ب ــ شهادة فولبرايت

في ايار وآب من عام ١٩٦٣ ، حضر كل من ايزادور هاملن ، المدير التنفيذي للوكالة اليهودية لاسرائيل ــ القسم الاميركي ، وغوتلايب هامر ، مساعد الرئيس التنفيذي للوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م ، بموجب مذكرة استدعاء أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة . وكانت اللجنة مكلفة « بالمراجعة الوافية والكشف الكامل للرأي العام ، للنشاطات غير الديبلوماسية لممثلي الحكومات الاجنبية والى أي مدى يحاولون التأثير في سياسات الولايات المتحدة »(٩١).

وقد عقدت جلسات الاستماع أساسا لتحديد الطبيعة الحقيقية للعلاقات المتشابكة بين الجماعات الاميركية المختلفة والوكالة اليهودية ، وعلاقة القسم الاميركي للوكالة اليهودية بالوكالة اليهودية لاسرائيل في القدس . ونظرت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ ، بالتالي، في تطبيق وتنفيذ القانون المعدل لتسجيل الوكالات الاجنبية لعام ١٩٣٨(٩٢)، والذي يلزم جميع الوكلاء الاجانب بتقديم بيان تسجيل للمدعي العام ، قبل ممارسة عملهم بصفتهم ممثلين لموكليهم الاجانب .

وكما لاحظنا في القسم « أ » ، فان الوكالة اليهودية ــ القسم الاميركي ، قد ولدت نتيجة لاعادة تنظيم الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م في سنة ١٩٦٠ . في ذلك الوقت تسجل القسم الاميركي بوصفه وكيلا لـ م ص ع/و ي في الولايات المتحدة بموجب قانون تسجيل الوكالات الاجنبية . وكان يسيطر عليه اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (م ص ع/و ي)، التي كانت ، في وقت الاستماع الى الشهادات ، مكونة من ٢٢ عضوا ، ستة منهم فقط يقيمون في الولايات المتحدة(٩٣). والغت الوكالة اليهودية لاسرائيل تسجيلها في وزارة العدل الاميركية ، وادّعت خضوعها لاشراف « المنظمات والمواطنين الامريكيين » كهيئة خيرية خاصة(٩٤).وجاء في افادة السيد هامر انه بينما كانت الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م ، قبل عام ١٩٦٠ ، تعمل كوكيل للوكالة اليهودية في القدس (م ص ع/و ي)، اصبحت ، بعد اعادة التنظيم المزعوم ، الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م ، وهي شركة نيويوركية ، هي الموكل والوكالة اليهودية في القدس هـــي الوكيل(٩٥). وقد قدم هذا التأكيد رغم الاعتراف المتناقض من قبل السيد هامر بأن الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م، تحتاج لتفويض وموافقة من قبل « وكيلها » الوكالة اليهودية في القدس ، لرفع الاموال الى وكالة التلغراف اليهودية(٩٦).

والاهم من ذلك ، على كل حال ، التصريح الشديد الوضوح الذي ادلى به لويس هـ. بينكوس ، رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية في سنة ١٩٧٠ . فقد صرح بدون مواربة ، ناسيا ، على ما يبدو ، الصعوبات التي واجهها مواطنوه ، قبل سبع سنوات، في جلسات الاستماع الى الشهادات ، في محاولاتهم الاثبات بأن وكالة القدس لم تكن الموكل للوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م وأن الاموال الاميركية لم تكن تجمع فقط في الولايات المتحدة بل يتم الاشراف عليها من قبل المنظمة الاميركية ، صرح بأن الجماعات الاميركية « كانت تجمع الاموال فقط وترسلها للوكالة اليهودية (في اسرائيل) لتنفقها » . واستنادا الى كلام السيد بينكوس ، لم تكن المنظمات الاميركية تشارك ابدا في تحديد الميزانية او اختيار اولويات الانفاق ، قبل اعادة تكوين الوكالة اليهودية عام ١٩٧١(٩٧).

فاذا كانت م ص ع/و ي (الوكالة اليهودية ــ القدس) اما جزءا من الحكومة الاسرائيلية او وكيلها او كلا الامرين معا (كما أوضح في الجزء الثاني تسم ج) ، فان الادعاء الاول بأن م ص ع/و ي تشرف عليها منظمة خيرية خاصة ومستقلة ، في الولايات المتحدة ، هو ادعاء باطل . ان مغزى ادعاء السيد هامر الثاني المتناقض ، والاعتراف الصريح للسيد بينكوس بأن م ص ع/و ي هي في الواقع تحت أشراف الوكالة اليهودية لاسرائيل